

تحليل الرافعة

عرفت المردودية على أنها الإرتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية.

1- **المردودية الاقتصادية:** تهتم بالنشاط الرئيسي وتستبعد الثانوي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الإستغلال متمثلة في نتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية الاقتصادية وبحسب معدل المردودية الاقتصادية كالتالي:

$$\text{معدل المردودية الاقتصادية } RE = \frac{\text{نتيجة الاستغلال}}{\text{بعد الضريبة}} / \frac{\text{مجموع الأصول الاقتصادية}}{\text{AE}}$$

فهي توضح مقدار مساهمة كل وحدة نقدية مستثمرة في الأصول الاقتصادية في تكوين نتيجة الاستغلال.

2- **المردودية المالية:** تهتم بإجمالي الأنشطة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر والتدفقات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج، والأموال الخاصة من الميزانية، وتحسب كالتالي:

$$\text{معدل المردودية المالية } Rcp = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} / cp$$

3- **المردودية المالية والرفع المالي:**

تقيس الرافعة المالية الأثر الإيجابي أو السلبي لمديونية المؤسسة على مردوديتها المالية، حيث باستطاعتها أن تحسن من مردوديتها باستعمال الديون بشرط أن تختلف الأموال الخاصة عن 0، ويفوق معدل المردودية الاقتصادية تكلفة القرض (معدل الفائدة) حيث أن للاستدامة حد لا يجب تجاوزه.

وبحسب أثر الرافعة المالية كالتالي:

أثر الرافعة المالية = مردودية الأموال الخاصة (المالية) - المردودية الاقتصادية

فعندما تقوم المؤسسة بالاستدانة سوف تستثمرها لتحصل على نتيجة من المفترض أن تكون أعلى من التكاليف المالية للقرض، في هذه الحالة تتحقق فوائض مالية تعود إلى المساهمين وترفع مردودية الأموال الخاصة ومنه سمي بالرافعة المالية (ذراع الرفع). ومن معادلة أثر الرافعة نستخرج معادلة المردودية المالية كالتالي:

$$R_{cp} = [Re + (Re - i) \frac{D}{cp}] (1 - IS)$$

(Re-i) الهامش بين معدل المردودية الاقتصادية وتكلفة الدين.

$$\frac{D}{cp} \text{ الرافعة المالية (تركيبة الهيكل المالي)} .$$

$$(Re - i) \frac{D}{cp} \text{ أثر الرافعة المالية.}$$

4- حالات أثر الرافعة : يهدف المحلل من خلال دراسة أثر الرافعة إلى معرفة أثر الاستدانة على مردودية الأموال الخاصة ومنه:

أ- مؤسسة عديمة الإستدانة: وهي حالة نادرة الحدوث حيث تعتمد في تمويل استثماراتها على أموالها الخاصة فقط

$$R_{cp} = Re(1 - IS) \quad \text{أي } D=0. \text{ ومنه :}$$

وبالتالي لا يوجد أثر للرافعة وتتساوى R_{cp} مع Re بعد الضريبة.

ب- حالة مؤسسة مستدينـة: تسـاهم الإـستدانـة في تحسـين مـستـوى R_{cp} وبـالتـالي زـيـادة الـقدرة عـلـى التـموـيل الذـاتـي، وـلكـن يـجـب مـراـقبـة مـسـتـوى الإـستـدانـة مـن خـلـال درـاسـة أـثـر الـرافـعـة المـالـيـة .

الـحـالـة الأولـى: $Re > i$ = أـثـر الـرافـعـة مـوجـب وـمـنـه يـمـكـن تـحـسـين مرـدـودـيـة الأـموـال الـخـاصـة بـزيـادة الـرافـعـة المـالـيـة

أـي زـيـادة الـلـجوـء إـلـى الإـسـتـدانـة أـدـى إـلـى زـيـادة R_{cp} .

الحالة الثانية: $i < Re$ = أثر الرافعة سالب حيث تتحفظ مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة بسبب ارتفاع المصارييف المالية.

الحالة الثالثة: $i = Re$: تحديد أثر الرافعة، حيث تتوحد دلالة كل من R_{cp} و Re بعد الضريبة وهي نفس حالة انعدام الاستدانة.